الأمم المتحدة S/PV.9879

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9879**

الجمعة، 14 أذار/مارس 2025، الساعة 12/30

نيويورك

الرئيس	السيدة لاسن	(الدانمرك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ساليرنو فيجا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد يوتشان أوه
	سلوفينيا	السيد بونيكفار
	سيراليون	السيد جورج
	الصومال	السيد محمد يوسف
	الصين	السيد صن تشي تشيانغ
	غيانا	السيدة بن
	فرنسا	السيدة جارو – دارنو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوريل
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 12/30.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي النيابة عنهم.

”يدين مجلسُ الأمن بشدة أعمال العنف الواسعة النطاق المرتكبة في محافظتي اللاذقية وطرطوس بسورية منذ 6 آذار/مارس، والتي شملت عملياتِ قتل جماعي لمدنيين، لا سيما في صفوف الطائفة العلوية. ويدين مجلس الأمن بشدة أيضا الهجمات التي استهدفت بنى تحتية مدنية، بما فيها مستشفيات. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء تأثير هذا العنف في تصاعد التوترات بين الطوائف في سورية ويدعو جميع الأطراف إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف والأعمال التحريضية وضمان حماية جميع المدنيين والبنى التحتية المدنية والعمليات الإنسانية.

”ويكرّر مجلس الأمن تأكيدَ الالتزام باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في كافة الظروف ويحث كافة الأطراف، والدول، على ضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن وبلا عوائق إلى المتضررين وعلى كفالة معاملة جميع الأشخاص معاملة إنسانية، بمن فيهم كلّ من استسلم أو ألقى سلاحه بطريقة أخرى. ويحث مجلس الأمن على تقديم دعم دولي إضافي لجهود الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية للتعجيل بزيادة الدعم الإنساني للمدنيين المحتاجين في جميع أنحاء سورية.

”ويدعو مجلس الأمن السلطاتِ المؤقتة إلى حماية جميع السوريين، بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو ديانتهم. ويشير مجلس الأمن إلى القرار 2254 (2015) وإلى بيانه الصحفي الصادر في 17 كانون الأول/ديسمبر 2024، ويؤكّد من جديد التزامه القوي بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، ويدعو جميع الدول إلى احترام هذه المبادئ والامتناع عن أي عمل أو تدخل قد يزيد زعزعة استقرار سورية. ويؤكد مجلس الأمن أهمية مكافحة الإرهاب في سورية ويعرب عن قلقه البالغ إزاء التهديد الشديد الذي يشكّله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، ملاحظاً أن هذا التهديد يمكن أن يؤثر على جميع المناطق والدول الأعضاء. ويحث مجلس الأمن سورية على اتخاذ تدابير حاسمة للتصدي للتهديد الذي يشكّله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، ويؤكد التزامات سورية بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وخاصة القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2178 (2014) و 2253 (2015) و 2396 (2017) وتلك المتعلقة بالحالة في سورية.

”ويحيط مجلس الأمن علماً بإعلان السلطات السورية المؤقتة بأنها أنشأت لجنة مستقلة للتحقيق في أعمال العنف ضد المدنيين وتحديد المسؤولين عنها، ويدعو إلى إجراء تحقيقات سريعة وشفافة

ومستقلة ونزيهة وشاملة، وفقا للمعايير الدولية، لضمان المساءلة وتقديم جميع الجناة إلى العدالة. ويجب على السلطات السورية المؤقتة محاسبة من ارتكبوا عمليات القتل الجماعي هذه. ويحيط مجلس الأمن علما أيضا بقرار السلطات السورية المؤقتة إنشاء لجنة للسلم الأهلي.

”ويرحب مجلس الأمن بإدانة السلطات السورية المؤقتة علانية أحداث العنف ويدعو إلى اتخاذ مزيد من التدابير من أجل درء تكرار هذه الأحداث، بما في ذلك أعمال العنف المرتكبة بحق الأشخاص على أساس الانتماء العرقي أو الديانة أو المعتقد، ومن أجل حماية جميع المدنيين في سورية من دون تمييز.

”ويؤكد مجلس الأمن كذلك أهمية عمليات شاملة للجميع وشفافة للعدالة والمصالحة والحاجة الملحة إليها في سبيل إحلال السلام المستدام في سورية.

”ويدعو مجلس الأمن إلى تنفيذ عمليةٍ سياسية شاملة للجميع يقودها السوريون ويمتلكون زمامها، وتيسرها الأمم المتحدة، وتستند على المبادئ الرئيسية الوارد بيانها في القرار 2254 (2015). ويشمل ذلك حماية حقوق جميع السوريين، بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو ديانتهم. وينبغي أن تلبي هذه العملية السياسية التطلعاتِ المشروعة لكافة السوريين وأن تحميهم جميعاً وتمكّنهم من تقرير مستقبلهم على نحو سلمي ومستقل وديمقراطي.

”ويؤكد مجلسُ الأمن من جديد أهمية دور الأمم المتحدة في دعم عملية انتقالٍ سياسي يقودها السوريون ويمتلكون زمامها، ويكرر الإعراب عن دعمه لجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة في هذا الصدد“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2025/4.

رُفعت الجلسة الساعة 12/40.